

## أنيس محسن

### اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

### تهميش محلي وقصور فصائلي وتخل دولي

**في** تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، شيع مخيم البداوي (شمال لبنان) المهندسة الشابة ريهام المغربي (٢٤ عاماً) التي قضت غرقاً في المياه الإقليمية التركية لدى محاولتها وشقيقها محمد (٢٢ عاماً) الهجرة إلى أوروبا عبر "مراكب الموت".<sup>١</sup>

واعتباراً من ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، باتت وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان غير صالحة للسفر عبر المطارات، مع بدء العمل بقرار منظمة الطيران المدني الدولية "إيكاو" الذي ينص على إلزام جميع الدول الأعضاء ومنها لبنان، وقف العمل بالجوازات ووثائق السفر اليدوية غير المقروءة إلكترونياً، علماً بأن وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كانت حتى صدور العدد هذا العدد من "مجلة الدراسات الفلسطينية"، لا تزال تُكتب بخط اليد، الأمر الذي جعل من هم خارج لبنان يجانبون السفر ويؤثرون البقاء حيث هم، ومن هم في لبنان باتوا غير قادرين على السفر إلى الخارج للدراسة أو العمل،<sup>٢</sup> وهو أمر لم يخفف من وطأته إعلان وزارة الداخلية اللبنانية قراراً من الوزير نهاد المشنوق بقرب إصدار وثائق سفر موقته مقروءة إلكترونياً،<sup>٣</sup> إذ لا ثقة بما يصدر من إعلانات، ذلك بأنه جرى أكثر من مرة في الأعوام الأخيرة الحديث عن نية إصدار بطاقات هوية ممغنطة بدلاً من بطاقات التعريف الكرتونية الكبيرة الحجم، وإبدال وثائق السفر البنية اللون بأخرى ممكنة، لكن لا شيء من هذا أو ذلك تحقق.

في كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، أقدم الشاب عمر محمد خضير (١٨ عاماً) على إحراق نفسه أمام عيادة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم البرج الشمالي (صور - الجنوب اللبناني) بعدما أوقفت الوكالة علاجه من مرض التلاسيميا، علماً بأن وضع عائلته المادي يحول دون قدرتها على تأمين علاجه.<sup>٤</sup>

القصص آنفة الذكر، عيّنات مما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان نتيجة مصاعب تقودهم إلى طلب الموت حين يكون أرحم من حياة فيها موت في كل لحظة.

ففي ظل "تسونامي" الهجرة والتهجير القسري هذا، جزاء الحروب في سورية والعراق وأفغانستان، وهرباً من شظف العيش في أفريقيا، بات اللاجئون الفلسطينيون غير مرتبين في نظر العالم؛ يعانون بصمت... ويموتون بصمت!!

## تقليصات الأونروا.. تخلّ دولي عن اللاجئين الفلسطينيين لفرض التوطين أو التهجير

حتى كتابة هذه السطور كانت مخيمات لبنان تغلي وتتفاعل عبر حراك يومي يراوح بين اعتصامات وتظاهرات ومذكرات احتجاج على التقليصات أمام مراكز الأونروا في المخيمات، أو في بيروت أمام المركز الرئيسي للمنظمة الدولية<sup>٥</sup> المفروض أنها موكلة بإغاثة اللاجئين وتشغيلهم. فالأونروا تأسست كوكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في سنة ١٩٤٩، وتقتضي مهمتها تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات "التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح".<sup>٦</sup>

وبينما شهدت الأيام الأولى للتحركات الشعبية في إثر حادثة الشاب عمر محمد خضير، في كانون الثاني / يناير، تعديت على مقارّ الأونروا في بعض المخيمات،<sup>٧</sup> وأُغلق ممثلون عن الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية أبواب المقر الرئيسي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في بيروت، ومنعوا دخول وخروج الموظفين والآليات منه، في خطوة هي الأولى منذ بدء الاحتجاج الشعبي رفضاً لقرار الوكالة تقليص خدماتها،<sup>٨</sup> فإن الإجماع الفصائلي والمدني الفلسطيني على الطابع السلمي، طغى لاحقاً، وبات تحركاً سلمياً شبه يومي في المخيمات، واعتصاماً دائماً أمام مقر الوكالة الدولية في بيروت.

وفي ٤ شباط / فبراير ٢٠١٦ عُقد اجتماع بين الفصائل ورئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني الوزير السابق حسن منيمنة في مقر الحكومة اللبنانية (السراي) في بيروت، جرت خلاله مناقشة مسألة التقليصات والتحركات الشعبية الراضية له، "وأبلغ الوزير منيمنة، أن الدولة اللبنانية ستقوم بما يتوجب عليها من اتصالات سياسية لحتّ إدارة الأونروا على تحسين خدماتها، والمجتمع الدولي على زيادة مساهماته المالية لسدّ العجز المتراكم"، مشيراً إلى "الاتصالات التي سبق وقام بها مع المفوض العام بيير كرينبول والمدير العام في بيروت ماتياس شمالي"، بينما "تناوب قادة الفصائل على شرح معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المجال الصحي، وعجزهم عن تحمّل الجزء المطلوب من نفقاتهم العلاجية بفعل ارتفاع نسبة البطالة وانهيار الأوضاع المعيشية وتأخر إنجاز إعمار مخيم نهر البارد، محذرين في الوقت نفسه من سياسة التماذي في تقليص الخدمات التي تقدم عليها الوكالة، متخوفين من سياسة متدرجة تهدف إلى تنصّل المجتمع الدولي من مسؤولياته، وإلقاء العبء على الدول المضيفة، ومن بينها لبنان بطبيعة الحال". واستغرب المتحدثون أن "تتم هذه الإجراءات في لبنان دون سواه من الدول المضيفة، ما يؤشر إلى نوايا سياسية مبيتة تتلظى وراء العجز في الموازنة"، وطالبوا الوكالة بـ "السعي مع الدول المانحة لزيادة موازنة الصحة بدل خفضها، بالنظر إلى الزيادة السكانية الطبيعية وتنامي الحاجات الصحية وسط ارتفاع كلفة الفاتورة الصحية". وأكد مسؤولو الفصائل دورهم في "الحفاظ على الطابع السلمي للتحركات ورفض المسّ بالمؤسسات التي تديرها الوكالة سواء أكانت صحية أو تعليمية وخدماتية"، وتمنوا على "رئيس الحكومة تمام سلام والحكومة اللبنانية الضغط على الأونروا لتجميد قرارها، وبذل المساعي مع الدول المانحة لزيادة مخصصاتها".<sup>٩</sup>

على أن مسألة تقليص المساعدات التي تقدمها الأونروا ليست وليدة اللحظة، وإنما هي سلسلة متواترة من التخلي عن المسؤولية الدولية تجاه الفلسطينيين، ذلك بأن المساعدات والخدمات التي

كانت عند إنشاء الوكالة الدولية بقرار من الأمم المتحدة، هي عبارة عن مساعدات غذائية لجميع عائلات اللاجئين، ووجبات يومية في المدارس، وعلاج بشكل كامل لهم في عياداتها والمستشفيات المتعاقد معها، فضلاً عن التعليم المجاني الذي يتضمن القرطاسية والكتب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، والثانوية في فترة لاحقة؛ هذه التقديمات تقلصت بالتدريج، فباتت المساعدات العينية للحالات الأكثر حاجة، حتى إن الأمر وصل إلى احتمال إقفال المدارس.

فخلال اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة "الأونروا" الذي عُقد في أوائل حزيران / يونيو ٢٠١٥ في عمّان، أعلن المفوض العام بيير كرينبول "احتمال توقّف الوكالة عن تقديم خدماتها نهائياً" في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، "في حال استمرار أوضاعها المالية على ما هي عليه من تدهور"، معلناً أن عجزها المالي يبلغ "١٠١ مليون دولار" حتى نهاية سنة ٢٠١٥، "بفعل نقص التمويل من الدول المانحة، ما يعني تالياً وقف تقديماتها وخدماتها للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان والنازحين إليه من سورية."<sup>١١</sup>

وفي سياق متصل بهذا الشأن قال الناطق الإعلامي للأونروا في الأراضي الفلسطينية سامي مشعشع في تصريح في ٢٨/٧/٢٠١٥، إنه "في حال لم تتخذ الدول المانحة قراراً بسدّ عجز وكالة الغوث، والبالغ ١٠١ مليون دولار، فإن الوكالة ستغلق مدارس ومراكز التدريب المهني."<sup>١٢</sup> لكن تبرعاً سعودياً بقيمة ٣٥ مليون دولار، وكويتياً بقيمة ١٥ مليون دولار، أنقذوا العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ في المناطق التي تغطيها الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان. وعلى الرغم من ذلك، فإن التبرعين السعودي والكويتي حلاً مشكلة راهنة، ولم يقدموا حلاً على المدى الطويل.<sup>١٣</sup>

وتبرروا الأونروا خفض المتواتر لخدماتها بأن هناك "طلباً متزايداً على خدماتها بسبب زيادة عدد لاجئي فلسطين المسجلين، ودرجة هشاشة الأوضاع التي يعيشونها وفقدهم المتفاقم. ويتم تمويل الأونروا بشكل كامل تقريباً من خلال التبرعات الطوعية، فيما لم يقدّم الدعم المالي بمواكبة مستوى النمو في الاحتياجات. ونتيجة لذلك فإن الموازنة البرامجية للأونروا، والتي تعمل على دعم تقديم الخدمات الرئيسية، تعاني من عجز كبير يتوقع أن يصل في عام ٢٠١٦ إلى ٨١ مليون دولار. أمّا برامج الأونروا الطارئة والمشروعات الرئيسية، والتي تعاني أيضاً من عجز كبير، فيتم تمويلها عبر بوابات تمويل منفصلة."<sup>١٤</sup>

وهذا العجز دفع الأونروا إلى إعلان "تعديلات على سياسة الاستشفاء"، وفق مكتب الوكالة الدولية في لبنان، "تبدأ مع مطلع العام ٢٠١٦"، وتؤدي إلى زيادة حجم التقليلات، وتعديل الاستشفاء ضمن التغطية الصحية من المستوى الثاني إلى نسبة ٩٥٪ في المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و٨٥٪ في المستشفيات الحكومية، و٨٠٪ في المستشفيات الخاصة. ويؤكد أن نسبة التغطية ارتفعت من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ مع سقف يصل إلى ٥ آلاف دولار لكل مداخلة طبية [medical intervention]، وكذلك ارتفعت التعرفة اليومية للتغطية من المستوى الثالث إلى ٤١٦ دولاراً أميركياً لمدة تصل إلى ١٢ يوماً، ومع سقف بنسبة ٥ آلاف دولار."<sup>١٥</sup>

وتُجمع الفصائل وهيئات المجتمع المدني الفلسطينية، على أن الأمر ليس مسألة عجز مالي تعاني الأونروا واقعياً جرّاه، وإنما هو قرار سياسي بلبوس مالي يبدو أن الدول المانحة اتخذته بهدف تصفية قضية اللاجئين، والضغط على الدول المضيفة لتولي مهمات الإغاثة والمساعدات، كمقدمة لتوطين اللاجئين في هذه الدول.

وبناء عليه، أكدت "خليفة أزمة الأونروا المنبثقة عن الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية

الفلسطينية في لبنان، أنه لا مساومة مع وكالة الأونروا على مطالب الشعب الفلسطيني المحقة، وأن التحركات الاحتجاجية مستمرة ومتصاعدة حتى تتراجع عن قرارات تقليص خدماتها وآخرها الصحية، داعية الدولة اللبنانية لدعم مطالبنا المحقة بمواجهة قرارات وإجراءات وكالة الأونروا الظالمة، والمجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته كاملة تجاه قضية اللاجئين.<sup>١٥</sup>

## الهجرة مطلب تحت وطأة غياب الحقوق وتقليص الخدمات والأزمة السياسية الفلسطينية

دائماً ما كانت الهجرة مكروهة لدى الفلسطينيين، وعندما هاجر كثيرون منهم بعد سنة ١٩٧٦، عقب مجزرة تل الزعتر وتدمير المخيم، وكذلك التدمير الجزئي لمخيم ضبية وتهجير معظم سكانه من اللاجئين، ثم بعد مجزرة صبرا وشتاتيليا في سنة ١٩٨٢، فإن هذه الهجرة تمت بسبب الظروف القاهرة في حينه، وكان الناس يهاجرون بصمت. لكن في سنة ٢٠١٤، برزت تحركات شبابية علانية بعنوان "الحق في الهجرة"، تدعو إلى فتح الأبواب في أوروبا وبلاد أميركا وأستراليا أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كي يتمكنوا من عيش حياة كريمة يفتقدونها في لبنان. وبدأت الدعوة إلى "الحق في الهجرة" عبر تعليق (Post) لشاب فلسطيني في "الفايس بوك" تناقله عدد كبير من الشباب والشابات، لتظهر بعده مجموعة تطلق على نفسها "حملة حق الهجرة"، وتنظم تظاهرات واعتصامات داخل المخيمات.

وفي مقالة لي نشرتها مجلة "جدل" الصادرة عن مؤسسة "مدى الكرمل" ضمن ملف عن الشباب الفلسطيني، عنوانها "الحركات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين العودة وتحسين مستوى المعيشة"، أجابني شاب يدعى علي (وهو اسم غير حقيقي) أنه "باتت الحياة مستحيلة مع كل القيود الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المفروضة، وبعدها تخلت كل الفصائل عملياً عن حق العودة، وتركت اللاجئين إلى مصيرهم، وفشلت حتى في تأمين الحد الأدنى من الحقوق لهم في لبنان.<sup>١٦</sup>

فاللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ومنذ أن قدموا إلى لبنان في إثر نكبة ١٩٤٨، يعانون التهميش والإقصاء الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي. وبينما كان نصفهم يعيش في المخيمات والنصف الآخر خارجها، بات معظمهم يعيش الآن داخل المخيمات التي باتت مكتظة، وخصوصاً بعد حرب المخيمات وتهديدهم أمنياً، وبعدها منعتهم من التملك بموجب تعديل قانون التملك للأجانب لسنة ٢٠٠١، علماً بأنهم ممنوعون من العمل في كثير من المهن، على الرغم من تعديل قانوني العمل والضمان الاجتماعي لسنة ٢٠١٠. فتعديل قانون العمل أتاح لهم جزئياً الحق في العمل بموجب إجازة عمل (مجانية)، لكنه لا يتجاوز كثيراً ما كان متاحاً لهم قبله، أي العمل في الأعمال الشاقة وغير المحبذ شغلها من طرف اللبنانيين، أو العمل في مهن ووظائف محصورة بالبنانيين، عبر التحايل على القوانين والعمل من دون إجازة عمل وبمرتب لا يتجاوز كثيراً الحد الأدنى للأجور في لبنان.<sup>١٧</sup>

أمّا قانونياً، فقد غاب التعريف الواضح للفلسطينيين في القانون اللبناني، فهم يُعتبرون أجانب بموجب القرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٦٢، وكرس وضعهم هذا تعديل قانون العمل الرقم ١٢٩، في تاريخ ١٧/٧/٢٠١٠.<sup>١٨</sup> ويُعتبرون فئة خاصة من اللاجئين لا تنطبق عليهم مواصفات اللاجئين

المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١، كون وثائقهم تصدر عن مديرية الشؤون السياسية واللاجئين. ووصف القانون رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠١، الذي عدّل القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤، في تاريخ ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٦٩ (اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان)، اللاجئ الفلسطيني بأنه "لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها"، وبالتالي وضع له فئة جديدة، فلا هي "مكتومو القيد" ولا حتى "فاقدو الأوراق الثبوتية".<sup>٢٠</sup>

يجد اللاجئ الفلسطيني نفسه بين فكيّ تضييقين، اجتماعي وسياسي: الأول، وهو أكثرهما تأثيراً، ناتج من القوانين التمييزية اللبنانية التي تضعه دائماً تحت فزاعة التوطين التي تعتبر حقه في السكن أو العمل أو الحياة الكريمة توطيناً ينص الدستور اللبناني على رفضه. ويؤازر هذا التضييق حملات إعلامية متواصلة تكاد لا تنقطع تُصوّر المخيمات على أنها بؤر إرهاب وجريمة وإدمان واتجار بالمخدرات، وتأمّر على الداخل والجوار؛ الثاني، الذي يزيد طين التهميش والتمييز بلّة، هو الفوضى السياسية الفلسطينية الناجمة عن فشل مشروع الحل المتمثل في اتفاق أوسلو، وفشل مشروع المقاومة المسلحة، وأقسى مظاهر الفشلين: الانقسام العمودي والمناطقية بين مشروعَي "فتح" و"حماس"، وعدم فاعلية الفصائل الأخرى في كلا المشروعين، وبالتالي فشل هؤلاء في متابعة القضايا المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بل استغلال حالة الاستضعاف للاجئين لاستقطابهم عبر تقديم مساعدات مالية أو "التفريغ" بمرتببات لا تكاد تكفي الحد الأدنى من متطلباتهم الأساسية.

لقد اجتمعت العوامل "الإقصائية" و"التهميشية" اللبنانية، و"الاستغلالية / الاستقطابية" الفصائلية الفلسطينية، ودفعت اللاجئين واللاجئات الفلسطينيات إلى ركوب مخاطر البحر في "مراكب الموت" نحو حياة أقل سوءاً في الغرب، في سياق درب جلجلة "الدياسبورا السورية". وفي حديث لي مع عدد من الشابات والشبان الناشطين في المخيمات، علمت أن عدداً لا يستهان به من الشابات والشبان الفلسطينيين يهاجر بعدما يجمع ما استطاع من مال، حتى بات سكان المخيمات، في معظمهم، من الأطفال والمراهقين والكهول.

وربما كانت الصورة المأسوية لهذه الهجرة، موت المهندسة الشابة ريهام المغربي (٢٤ عاماً) غرقاً في المياه الإقليمية التركية، كما أسلفنا في مستهل هذا التقرير. وبلغتني ناشطة ميدانية في منطقة صور، أن شابة كانت تعمل لدى منظمة غير حكومية، جمعت مبلغاً من المال ودفعته إلى سماسرة الهجرة والاتجار بالبشر، كي تصل إلى ألمانيا، لكنها قضت شهوراً قبل أن تصل إلى اليونان حيث أصيبت بمرض وهزال جزاء ما تعرضت له من برد شديد وإرهاق عبر السفر بحراً وعلى الأقدام براً، وأنها تسعى للعودة إلى منزل ذويها في منطقة صور، لكنها - حتى نشر هذا التقرير - لم تتمكن من هذا، بسبب عدم قدرة العائلة على تأمين تكلفة إعادتها.

إن مخاطر "التهميش" و"الإقصاء" و"الاستغلال / الاستقطاب"، والتقليصات الأخيرة للأونروا التي يراها كثيرون إعلان تخل دولي عن المسؤوليات تجاه اللاجئين الفلسطينيين، كلها عوامل تدفع اللاجئين الفلسطينيين إلى اليأس، ومن اليأس تأتي محاولات الهجرة الخطرة التي أشرنا إليها، وتجعل هؤلاء عرضة لاستغلال حالة الاستضعاف المركزة تلك، من جانب منظمات إجرامية أو متطرفة. ■

## المصادر

- ١ يطلق وصف "مراكب الموت" على المراكب التي تنقل اللاجئين والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى تركيا والسواحل الأوروبية بقصد الهجرة إلى أوروبا، ذلك بأن مافيات تهريب البشر تحشر عدداً كبيراً من المهاجرين في مراكب صغيرة يعتمد بعض العصابات إلى إغراقها أو تركها في وسط البحر، الأمر الذي يؤدي إلى غرق عدد كبير من المهاجرين. وقد أحصت منظمة الهجرة العالمية (IOM) وفاة ٣٣٢٩ مهاجراً غرقاً في سنة ٢٠١٥، و ٣٢٧٩ آخرين للسبب نفسه في سنة ٢٠١٤. وللمزيد بشأن ضحايا الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، انظر تقريراً لمنظمة الهجرة الدولية في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.iom.int/news/mediterranean-update-migrant-deaths-rise-3329-2015>
- ٢ انظر: "وقف العمل بوثائق سفر فلسطيني لبنان بعد أيام: وزير الداخلية وضع حلاً ينهي البلبله"، "النهار" (بيروت)، ٢ شباط / فبراير ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://newspaper.annahar.com/article/285657>
- ٣ "الداخلية: وثائق سفر مقروءة آلياً موقفة للاجئين الفلسطينيين المسجلين"، "الوكالة الوطنية للإعلام" (بيروت)، الخميس ٤ شباط / فبراير ٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/204189/>
- ٤ "أحرق نفسه للخلاص من أوجاع التلاسيما"، "الأخبار" (بيروت)، العدد ٢٧٨٥، الثلاثاء ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.al-akhbar.com/node/249762>
- ٥ بشأن التحركات التي أعقبت قرار الأونروا، انظر الموقع الإلكتروني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - فرع لبنان، في الرابط التالي:  
<http://www.pflp-lb.org/list.php?go=newslist&catid=3&page=15&limit=15>
- ٦ بشأن مهمات الأونروا، انظر الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.unrwa.org/ar/who-we-are>
- ٧ انظر مثلاً: "انتفاضة في المخيمات ضد الأونروا"، "الأخبار" (بيروت)، ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.al-akhbar.com/node/249849>
- ٨ "احتجاجات فلسطينية تغلق مقر أونروا بلبنان"، "الجزيرة - نت"، ٣ شباط / فبراير ٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/3>
- ٩ "اجتماع لبناني فلسطيني في السراي الحكومي بحث تقليصات الأونروا الأخيرة"، "وكالة القدس للأنباء"، ٤ شباط / فبراير ٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://alqudsnews.net/post/87386>
- ١٠ "الأونروا توقف مساهمات الإيواء وتحققّ الغذاء للفلسطينيين"، "النهار" (بيروت)، ١ تموز / يوليو ٢٠١٥، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://newspaper.annahar.com/article/248961>

- ١١ "أزمة الأونروا المالية تهدد برامج التعليم في مدارس الوكالة"، "الرأي" (عمان)، ٣٠ تموز / يوليو ٢٠١٥، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.alrai.com/article/728058.html>
- ١٢ بشأن المنحتين السعودية والكويتية، انظر: "الكويت تقدم ١٥ مليون دولار لصالح عمل الأونروا التنموي مع لاجئي فلسطين" (٣ حزيران / يونيو ٢٠١٥)؛ و"السعودية تتبرع بمبلغ ٣٥ مليون دولار للأونروا" (١٢ آب / أغسطس ٢٠١٥)، في الموقع الإلكتروني للأونروا، رابط "البيانات الصحافية":  
<http://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases>
- ١٣ راجع في هذا الصدد: "الأونروا تناشد للحصول على أكثر من ٨٠٠ مليون دولار من أجل سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة"، المصدر نفسه.
- ١٤ "لاجئو المخيمات لـ القدس للأنباء: تعديلات الأونروا الاستشفائية سياسية ومجحفة"، وكالة القدس للأنباء، ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://alqudsnews.net/post/84322>
- ١٥ "خلفية أزمة الأونروا: لا مساومة على مطالب الشعب الفلسطيني المحقة، وماضون بالتحركات الاحتجاجية حتى النهاية"، الموقع الإلكتروني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فرع لبنان، في الرابط التالي:  
<http://www.pflp-lb.org/news.php?go=fullnews&newsid=4162>
- ١٦ أنيس محسن، "الحركات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين العودة وتحسين مستوى المعيشة"، "مدى الكرمل"، العدد ٢٢ (شباط ٢٠١٥)، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/02/JDL22-AR-7-Mehsen.pdf>
- ١٧ للمزيد، انظر: أنيس محسن، "الفلسطينيون في لبنان: حالة التمييز وتداعياتها"، "مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية"، ١ / ٩ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://drsc-sy.org/wp-content/uploads/2014/09/p-l.pdf>
- ١٨ انظر نص القانون في موقع مجلس النواب اللبناني، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:q\\_KjMHL4B6wJ:https://www.lp.gov.lb/Temp/Files/a322e331-d659-4c69-9e26-f6355e11d87f.docx+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=lb](https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:q_KjMHL4B6wJ:https://www.lp.gov.lb/Temp/Files/a322e331-d659-4c69-9e26-f6355e11d87f.docx+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=lb)
- ١٩ انظر نص القانون في موقع مجلس النواب اللبناني، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5ZXYSPxqYk4J:https://www.lp.gov.lb/Temp/Files/c36ac5d1-c381-4ef5-a949-9e8c449b6a67.doc+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=lb>
- ٢٠ محسن، "الفلسطينيون في لبنان..."، مصدر سبق ذكره.